



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● شركات تعدين عالمية: إصلاحات الحكومة المصرية تشجع على اتخاذ قرار الاستثمار بالبلاد^١.

أكد عدد من كبار رؤساء الشركات العالمية للذهب والتعدين على التطور الذي تشهده صناعة التعدين في مصر وأن الإصلاحات والإجراءات المتخذة شجعت العديد من الشركات على اتخاذ قرار الاستثمار في مصر والمشاركة في المزايدات للبحث عن الذهب والمعادن، حيث جاء ذلك خلال الجلسة الافتتاحية لمندى مصر للتعدين ٢٠٢٢ التي عقدت تحت عنوان (لماذا مصر وجهة للاستثمار التعديني).

أوضحت الجلسة رؤية المستثمرين من هذه الشركات من وراء قرارهم بالاستثمار في مصر مشيرين إلى ما تم من تهيئة لأسباب الانطلاق بداية من تعديل التشريعات اللازمة وتطبيق النظم السائدة عالمياً في الاتفاقيات التعدينية وإحداث التكامل بين المميزات التي تملكها مصر من ثروات تعدينية هائلة وتوافر الأيدي العاملة والتدريب اللازم لها وحرص الوزارة علي تذليل أي عقبات قد تطرأ أمام المستثمرين لفتح قنوات أكثر للتواصل مع المسؤولين مما يشجع المستثمرين على سرعة تنفيذ الأعمال لتحقيق الاكتشافات وإنتاج المعادن والذهب، مؤكداً أهمية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر في دعم الاستثمار نحو سرعة اكتشاف الموارد.

وأكدوا أن تعظيم البنية الأساسية لخدمة الاستثمار في مصر أمر مشجع تماماً، كما يشجع الاستقرار السياسي والأمني علي فتح استثمارات طويلة الأجل، وكذلك فإن معظم مناطق العمل التعديني صالحة للعمل مباشرة بلا معوقات، وذلك فضلاً عن عوامل من أهمها الموقع المتميز لمصر وفتحها باب الشراكة مع القطاع الخاص واعتماد التحول الرقمي في قطاع التعدين وحرص الوزارة على اتساق أعمال التعدين بيئياً.

● «الوكالة الأمريكية للتنمية»: مصر تسير بخطى ثابتة نحو تنويع مصادر التمويل^٢.

أكدت "مارجريت سانشو" القائم بأعمال مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر USAID، أن المؤتمر الدولي حول فرص التمويل البديل في مصر نحو تمويل مستدام للتنمية، قدم فرص لحوار مكثف مع المجتمع الدولي، إذ تسير الحكومة المصرية بخطى ثابتة لجذب وتنوع التمويلات الخارجية.

وأضافت أن دعم التمويل البديل في مصر سيكون رحلة طويلة، لافتاً إلى أن التعاون بين القطاع الخاص والعالم وبين الجهات المانحة والتمويلية أمر أساسي لدعم التمويل البديل، وأشارت أن مصر تسير على مساء ثابت في تمويل مصادر التمويل، لافتاً إلى أنه سيستمر التفكير في بحث سبل التمويل خلال الفترة القادمة، وشددت على ضرورة إيجاد آليات تمويلية مبتكرة لتمويل التنمية، لافتاً إلى أن مصر وأمريكا سيسعيان إلى ذلك خلال الفترة القادمة.

● تقرير أمريكي: ٤ خطوات دفعت الاقتصاد المصري لإظهار مرونة كبيرة في مواجهة صدمات أسعار القمح^٣.

أشار تقرير حديث صادر عن مكتب الشؤون الزراعية الأمريكية، إلى أن قد أظهر الاقتصاد المصري مرونة كبيرة في مواجهة صدمات أسعار القمح الناتجة عن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية من خلال ٤ خطوات اتخذتها الحكومة، وهي الاستمرار في تطبيق سياسات مالية واقتصادية ذكية، وتنويع مصادر استيراده، إضافة إلى اشتراك السلطات في تعاون تمويلي بناء مع عدد من المؤسسات الكبرى لتمويل وارداته، والتفاوض مع الشركات الخاصة للتحوط من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

¹ <https://alborsaanews.com/2022/07/04/1555685>

² <https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B1/>

³ <https://almalnews.com/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d9%89-4-%d8%ae%d8%b7%d9%88%d8%a7%d8%aa-%d8%af%d9%81%d8%b9%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5/>

- ويرى التقرير أنه مع ذلك، فإن الحل طويل الأجل للتحديات التي خلفتها الحرب على محصول القمح وسعره هو ضمان مستويات مستدامة من الاستثمار في زراعته، وهو ما تنفذه الحكومة والقطاع الخاص بالفعل، حيث أثر الغزو الروسي لأوكرانيا بصورة سلبية على الاقتصاد العالمي، وتأثرت مصر أيضاً من تبعاته التي اتضحت في تضخم أسعار القمح، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الأخرى.
- وأشار التقرير إلى إنه بعد أكثر من ١٠٠ يوم من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، قفزت أسعار القمح بنسبة ٦٠% تقريباً على مستوى العالم، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ ١٤ عامًا، وتأثرت مصر مثل باقي دول العالم بآثار الحرب، خاصة أن ٨٢% من وارداتها من هذا المحصول الاستراتيجي خلال الـ ٥ السنوات الماضية كانت من روسيا وأوكرانيا.
- وأكد مكتب الشئون الزراعية الأمريكية، أن مصر تمكنت خلال الـ ٣ أشهر الماضية من تأمين إمدادات ثابتة من هذا المحصول من أسواق متنوعة لبرنامجها الخاص بدعم الخبز من خلال المناقصات الدولية، مضيفاً أنه حتى ١٨ يونيو الماضي، اشترت الحكومة ٤,١ مليون طن من القمح من هدفها المتوقع البالغ ٥ إلى ٦ ملايين طن هذا الموسم، وتابع أنه لم يلاحظ أي نقص في هذا المحصول أو بالدقيق أو الخبز في المخازن أو الأسواق المحلية أو في متاجر البيع بالتجزئة التجارية.
- وأكد التقرير أن الحكومة المصرية اتخذت خلال الأشهر الأخيرة عددًا من الإجراءات لضمان توافر المواد الغذائية الأساسية في السوق المحلية والقدرة على تحمل تكلفتها، لافتاً إلى قرار وزارة التجارة والصناعة الصادر في ١٠ مارس الماضي بحظر تصدير القمح والذرة والفول السوداني والعدس والمكرونة والقمح والذرة وجميع أنواع دقيق القمح والزيوت لمدة ٣ أشهر لضمان إمدادات كافية منها في السوق المحلية ومنع ارتفاع الأسعار.
- وأشار التقرير إلى إنه خلال عدة سنوات، رفعت مصر قدراتها لتخزين القمح من ١,٦ مليون طن إلى ٥,٢ مليون، ونتيجة ذلك، ازداد مخزونها الاستراتيجي من ٣ إلى ٦ أشهر.
- وأضاف أن هذا الاحتياطي يُمكن الحكومة من التعامل مع أي ارتفاع في أسعار السلع العالمية خاصة أنه يؤمن الطلب على الغذاء من قبل السوق المصرية حتى تستأنف الأسعار مسارها التنزلي، مشيراً إلى أن حجم احتياطيات القمح الحكومية لبرنامج دعم الخبز تبلغ حالياً ما يقرب من ٦ أشهر، مع دخول كميات جديدة من الموسم الحالي الحصاد المحلي الذي بدأ أول أبريل الماضي، ويمتد حتى نهاية أغسطس المقبل، مشيراً إلى أن الحكومة تستهدف ما يتراوح بين ٥-٦ مليون طن من المزارعين هذا الموسم.
- ونوه بأن احتياطي القمح في مصر لبرنامج دعم الخبز سيستمر حتى نهاية يناير ٢٠٢٣، لافتاً إلى شراء الحكومة حتى ١٨ يونيو الماضي ٤,١ مليون طن منه من المزارعين المحليين تشمل ٢٠٠ ألف طن مخصصة للبذور ومصانع المكرونة، وتابع أنه تم شراء غالبية المحصول خلال شهر مايو الماضي، ولضمان تحقيق هدف شراء القمح، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الحوافز، وفرضت عددًا من القيود على تجارة هذا المحصول وحركته عبر المحافظات.
- وأشار التقرير إلى إن الظروف المناخية هذا الموسم كانت مناسبة جدًا لإنتاج محصول القمح، إلى جانب تنفيذ سلسلة من الإجراءات كالتوسع في عدد من البذور المعتمدة الموزعة على المزارعين، وتحديد وقت البذر المثالي، ما زود مساحاته المزروعة، إلى أكثر من ٥٢٠ ألف هكتار (الهكتار يعادل ٢,٤٧٠٠ فدان).
- ويرى التقرير أن هذه السياسات أسهمت بشكل كبير في زيادة إنتاجية القمح لكل وحدة مساحة، وكذلك الحقول الإرشادية التي تعرض أصنافاً وممارسات زراعية جيدة وتقنيات ري جديدة في زيادة الغلات، بجانب الاستفادة القصوى من كل وحدة من المياه المستخدمة في زراعته.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض جهود الدولة لتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في مجال الحماية الاجتماعية خلال ٨ سنوات، بالاعتماد على منهجية "البرامج والأداء".

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً تستعرض فيه جهود الدولة لتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في مجال الحماية الاجتماعية خلال ٨ سنوات (من يوليو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠٢٢).
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن الدولة المصرية وجهت من الموازنة العامة ما يزيد على ٢ تريليون جنيه لبرامج الحماية الاجتماعية، خلال الثمان سنوات السابقة (٢٠١٥/١٤ - ٢٠٢٢/٢١)، وذلك بمعدل نمو ٩٥%، مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها (٢٠٠٧/٠٦ - ٢٠١٤/١٣)، حيث ارتفعت مخصصات برامج الحماية الاجتماعية من ٢٢٩ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٣١٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بمعدل نمو بلغ ٣٦%.
- وأشار تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أهم البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها في مجال الحماية الاجتماعية ومنها دعم السلع التموينية حيث بلغ إجمالي مخصصات دعم السلع التموينية حوالي ٥٥٩ مليار جنيه خلال الثمان سنوات السابقة، يستفيد منه حالياً ٦٤ مليون مواطن، بمعدل نمو ١٩٣% مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها، وذلك في ضوء ارتفاع المخصص للفرد من ١٥ جنيه عام ٢٠١٤ إلى ٥٠ جنيه حالياً، بنسبة نمو ٢٣٣%، إلى جانب التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، حيث أطلقت الحكومة برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" في مارس ٢٠١٥، ضمن الجهود المبذولة لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وقد بلغت قيمة المخصصات لمعاش "الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة" حوالي ١٢١ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات السابقة، بمعدل نمو ٥٩١% مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها، مما ساهم في نمو عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي، بمعدل ١٤١%، من ١,٧ مليون أسرة (٦,٤ مليون مواطن) في ٢٠١٤ إلى ٤,١ مليون أسرة (١٧ مليون مواطن) في ٢٠٢٢.
- وفي مجال توفير السكن اللائق أشار التقرير إلى استفادة حوالي ٥٠٠ ألف شخص من توفير السكن اللائق، بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، من خلال تأثيث وتجهيز ٢٠,٦ ألف وحدة سكنية للأسر التي تم نقلها من مناطق غير آمنة إلى مناطق مُستحدثة، بتكلفة ٦٤٤ مليون جنيه، إلى جانب دعم الإسكان الاجتماعي ومحدودي الدخل حيث استفادت ٧٨,٤ ألف أسرة مصرية من توفير "سكن كريم" بتكلفة ٥٧٤ مليون جنيه، كما بلغت قيمة مخصصات دعم الإسكان الاجتماعي ومحدودي الدخل حوالي ١١,٦ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات السابقة، مقارنةً مع ٨,٣ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات التي سبقتها، بمعدل نمو بلغ حوالي ٤٠%. وحول تعزيز حقوق أصحاب الهمم.
- وأوضح التقرير أن عام ٢٠١٨، شهد اهتماماً كبيراً بأصحاب الهمم، خاصة أنه كان العام المخصص لمتحدي الإعاقة، حيث صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يهدف إلى حماية حقوقهم، وكفالة تمتعهم تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان، كما تم إنشاء "المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة"، وفي هذا الإطار تم توفير دعم نقدي لنحو ١,١ مليون من أصحاب الهمم، بتكلفة سنوية تقدر بنحو ٥ مليار جنيه، تخصيص ٥,٧ ألف وحدة سكنية ضمن مشروع "سكن كريم" لأصحاب الهمم، توفير ٧٧٨ مؤسسة تأهيلية استفاد منها ١١٣,٦ ألف من أصحاب الهمم، إصدار ٨٤٥ ألف بطاقة خدمات متكاملة، دمج ٤٤٠ طالباً وطالبة من الصم وضعاف السمع بكليات التربية النوعية في ١٠ جامعات، واستفادة أكثر من ١٢ ألف طالباً جامعياً من خدمات سداد المصروفات الدراسية وتوفير أجهزة تعويضية، توفير ٤٨٠ ألف طرف صناعي وجهاز تعويضي، بمتوسط ٧٠ ألف جهاز سنوياً، توفير ٧ آلاف حاسب آلي مجهز (ناطق) للطلاب ذوي الإعاقة البصرية، إنشاء ٢١٦ مكتب تأهيل في كافة المحافظات، فضلاً عن إطلاق "صندوق عطاء لدعم ذوي الإعاقة" وهو أول صندوق استثماري خيري مفتوح، ويستهدف استثمار الأموال لتوجيه عائدها لرعاية ودعم مؤسسات ذوي الإعاقة.
- وفيما يتعلق بمساندة العمالة غير المنتظمة ففي يوليو ٢٠٢١، انطلقت أول منظومة للتأمين الاجتماعي والصحي للعمالة غير المنتظمة في مصر، استفاد منها ١١ ألف عامل، وقامت الدولة بتوفير دعم نقدي للعمالة غير المنتظمة، بواقع ٥٠٠ جنيه شهرياً للعاملين المتضررين من جائحة كورونا، بإجمالي ٦,٣ مليار جنيه، إلى جانب الحصر الميداني للعمالة غير المنتظمة التي تعمل بالمشروعات القومية في إطار مبادرة (حياة كريمة)، حيث تم حصر ٩٠ ألفاً و ٤٦١ عاملاً؛ تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية برعاية وحماية هذه الفئة وصغار الصيادين وتوفير حياة كريمة لهم، علاوة على إصدار حوالي ٣٦٨ ألف وثيقة تأمين على الحياة للعمالة غير المنتظمة، منهم ٢٣,٥ ألف عامل من صغار الصيادين بقيمة ٢٣,٨ مليون جنيه، وتغطي الوثيقة حالات الوفاة بحدوث أو العجز الكلي والجزئي المستديم والعلاج الطبي بقيمة ٢٠٠ ألف جنيه، كما تم صرف أكثر من ٣٠٨ مليون جنيه لرعاية المسجلين بمديريات القوى العاملة اجتماعياً وصحياً استفاد منها ٥٠٥ ألف عامل.
- وأشار التقرير إلى تعويض ١١٦,٣ أسرة عن الضرر من أزمات وكوارث فريدة وعمامة، وذلك بإجمالي تكلفة بلغت ٣٠٠ مليون جنيه، وبلغت قيمة التعويضات ١٠٠ ألف جنيه لضحايا الكوارث العامة وشهداء العمليات

الإرهابية وذلك بعد ما كانت ١٠ آلاف جنيه، إلى جانب إنشاء ١٧٢ داراً للمسنين، و ١٩٢ نادياً للمسنين، يستفيد منها ٣٨ ألف شخص على مستوى الجمهورية، وإعفاء المسنين فوق ٧٠ سنة من تكاليف الانتقالات في المواصلات العامة بنسبة ١٠٠%، وإعفاء من هم فوق ٦٥ سنة من ٥٠% من التكلفة، وذلك بمتوسط تكلفة تقدر بـ ٥٠ مليون جنيه سنوياً، وقد ارتفع عدد المستفيدين من المعاشات التأمينية من ٨,٧ إلى ١٠,٧ مليون صاحب معاش ومستحق عنه، علاوة على برنامج أطفال وكبار بلا مأوى الذي تم إنطلاقه عام ٢٠١٦ بتكلفة ٢٦٨ مليون جنيه تشمل تحديث ورفع كفاءة ٤٠ مؤسسة لرعايتهم وتقديم خدمات تأهيل ودمج لإجمالي ٢١,٦ ألف حالة من الأطفال والكبار تعامل معهم البرنامج، الذي يهدف إلى حماية الأطفال والكبار بلا مأوى من خلال تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم في المجتمع، كما بلغت قيمة مخصصات "معاش الطفل"، ٥٢٦ مليون جنيه خلال السنوات الثمان السابقة، مقارنة مع ٢٨٧ مليون جنيه، بمعدل نمو بلغ ٨٣%، كما بلغت المخصصات ٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، مقارنة مع ٥٤ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٣، بمعدل نمو بلغ حوالي ٣٠%.

كما بلغت مخصصات دعم نقل الركاب، سواء بالسكك الحديدية أو مترو الأنفاق، متضمناً دعم اشتراكات الطلبة، نحو ١٤ مليار جنيه خلال السنوات الثمان السابقة، مقارنة مع ٦,٨ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٠٤%، وبلغت مخصصات عام ٢٠٢٢/٢١، نحو ١,٨ مليار جنيه، مقارنة مع ١,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣، بمعدل نمو ٢٨%، كما تم في عام ٢٠١٩، إطلاق مبادرة "مراكب النجاة" بهدف التحذير والتوعية المجتمعية بمخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسبل الهجرة الآمنة، مع توفير البدائل الإيجابية من تدريب وفرص عمل وريادة الأعمال للشباب بالمحافظات، التي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والبالغ عددها ١٤ محافظة، وتم ضم ٣٣ قرية من القرى الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، ضمن المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة"، وتخصيص دعم قيمته ٢٥٠ مليون جنيه لتنمية وتطوير القرى المستهدفة، ضمن مبادرة مراكب النجاة، وتنظيم ١٥ برنامج تدريبي واعتماد بـ ٧٠٠ من المدربين للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وسبل الهجرة الآمنة للشباب والأسر، والقيام بـ ١٥٠ ألف زيارة بمحافظة الفيوم، ضمن حملة طرق الأبواب للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، استفاد منها ٣٦١ ألف مستفيد، وكذلك تنفيذ ٥٥ ألف زيارة بإجمالي ١٠٤,٥ ألف مستفيد بمحافظة المنيا.

وفي مجال مكافحة الإدمان فقد ارتفع معدل التغطية من ٤٤% إلى ٦٧% من ١٢ مركزاً في ٧ محافظات عام ٢٠١٤ إلى ٢٩ مركز في ١٨ محافظة حتى ٢٠٢١، بمعدل نمو بلغ ١٤٢%، مما ساهم في تراجع نسب التعاطي من ١٠% عام ٢٠١٤، إلى ٥,٩% عام ٢٠٢١، وذلك في الفئة العمرية (١٥ - ٦٠ عاماً). وتضمن التقرير دور مبادرة "حياة كريمة" في تحسين برامج الحماية الاجتماعية بالريف المصري حيث نتج عن المرحلة التمهيديّة من المبادرة التي بدأت في يوليو ٢٠١٩ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، واستهدفت أكثر ٣٧٥ قرية احتياجاً مع مستوى الجمهورية، بإجمالي عدد مستفيدين ٤,٧ مليون مواطن، وانخفاض معدل الفقر بـ ١١ نقطة مئوية.

وحول أهم النتائج الاستراتيجية في قطاع الحماية الاجتماعية أوضح التقرير أنها تتمثل في انخفاض معدلات الفقر بـ ٢ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٨/١٧ و ٢٠٢٠/١٩ وذلك للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، تراجع نسب السكان تحت خط الفقر المدقع إلى ٤,٥% عام ٢٠١٩، مقارنة مع ٥,٣% عام ٢٠١٥، كما ساهمت مبادرة "حياة كريمة" في تحسن مؤشر جودة الحياة (معدل إتاحة الخدمات الأساسية) في قرى المرحلة التمهيديّة (أقر ٣٧٥ قرية)، وخفض معدل الفقر بحوالي ١١ نقطة مئوية.

● وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض جهود الدولة لتحقيق الأمن المائي والغذائي في قطاع الزراعة خلال ٨ سنوات، بالاعتماد على منهجية "البرامج والأداء".^٥

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً تستعرض فيه جهود الدولة لتحقيق الأمن المائي والغذائي في قطاع الزراعة خلال ٨ سنوات (من يوليو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠٢٢).

أشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ تحرص على مواصلة تفعيل الأداء التنموي للقطاع الزراعي وتعزيز مرونته في تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين وتعظيم الاستفادة من الفرص التصديرية التي أتاحتها الأزمات الراهنة للنفاد إلى الأسواق الخارجية، إلى جانب زيادة الاعتماد على الذات في الزراعة المصرية لتوفير الأمن الغذائي. ولذا، تحرص خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على رصد ومتابعة التطورات في إنتاجية المحاصيل الرئيسية، وتتبع نسب التحسن في درجة الاكتفاء الذاتي منها، مضيفة أنه من المُستهدف رفع نسب الاكتفاء الذاتي من القمح من ٤٥% عام ٢٠٢٠ إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٥، ومن الذرة الصفراء من ٢٤% إلى ٣٢% خلال الفترة ذاتها، ومن الفول البلدي من ٣٠% إلى نحو ٨٠%، ومن العدس من ١٢% إلى ١٦%، ومن المحاصيل الزيتية من ٣% إلى ١٠%، ومن اللحوم الحمراء من ٥٧% إلى ٦٥% ومن الأسماك من ٨٢% إلى ٨٥%.

وحول تنمية الصادرات الزراعية أشارت الدكتورة هالة السعيد، إلى أنه من المُستهدف في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ زيادة الصادرات الزراعية لتتجاوز قيمتها ٣,٦ مليار دولار مقابل ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠، مما يرفع نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية إلى ١٥%.

وأشار تقرير وزارة التخطيط إلى أنه في إطار اهتمام الدولة بدعم التنمية الزراعية والحد من آثار التغيرات

⁵ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1295&lang=ar>

المناخية، فقد تم الانتهاء من تنفيذ حوالي ٣٢٠ مشروعاً، بتكلفة ٤٢ مليار جنيه، منها زيادة الرقعة الزراعية حيث تم البدء في استصلاح ٦ مليون فدان، منها (الدلتا الجديدة: ٢,٢ مليون فدان، توشكى: ١,١ مليون فدان، الريف المصري: ١,٥ مليون فدان)، وسوف تعمل هذه المشروعات على توفير مخزون استراتيجي آمن من كافة السلع الاستراتيجية (خاصة القمح والذرة)، إلى جانب إجراء دراسات الحصر التصنيفي للتربة، حيث بلغ إجمالي مساحات الأراضي الجديدة التي تم دراستها وتصنيفها، حوالي ٢,٣ مليون فدان، وبلغ إجمالي المساحات الصالحة للزراعة حوالي ١,٤ مليون فدان، إضافة مساحات أراضي جديدة للرقعة الزراعية، بلغت ٣٠٠ ألف فدان، وتوزيع ٦,٥ مليون طن أسمدة مدعمة على المزارعين، خلال الثلاث سنوات الأخيرة، علاوة على تنفيذ مشروع ١٠٠ ألف صوبة زراعية.

وتطرق التقرير إلى التوسع في توفير التقاوي حيث تم تفعيل البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي محاصيل الخضر، من خلال استنباط وتسجيل ٢٦ من الهجن والأصناف الجديدة لمحاصيل الخضر للتداول التجاري في السوق المصري لنحو ١٠ محاصيل (الطماطم – الباذنجان – الفلفل – الكنتالوب – البطيخ – البسلة – اللوبيا – الفاصوليا – الخيار – الكوسة)، مما يؤدي إلى تقليل فاتورة الاستيراد وخفض تكلفة التقاوي، إلى جانب تحديث منظومة الري حيث تم إطلاق المبادرة القومية لتطوير وتحديث منظومة الري في مليون فدان في الأراضي الجديدة وفي مساحة حوالي ٣,٧ مليون فدان في الأراضي القديمة من خلال برنامج تمويلي قومي يمتد لنحو ١٠ سنوات وبدون فائدة، إلى جانب تحديث نظم الري في حوالي ٤٠٠ ألف فدان في الأراضي الجديدة المخالفة، علاوة على تنفيذ أعمال رفع كفاءة شبكة الري والصرف وأعمال البنية التحتية لتطوير الري الحقل لنحو ٢٥٠ ألف فدان بالأراضي القديمة بمحافظات البحيرة، كفر الشيخ، الشرقية، الدقهلية، بنى سويف، المنيا، سوهاج، قنا، أسيوط، الأقصر، وجارى استكمال توصيل شبكات الكهرباء لطلمبات الري في محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.

وأشار التقرير إلى إحكام الرقابة على الصادرات الزراعية: ونتج عن ذلك تجاوز حجم الصادرات ٥,٦ مليون طن سنوياً، لأهم الأسواق العالمية، كما احتلت مصر المركز الأول عالمياً في تصدير الموالح والفاولة المجمدة، ويتم حالياً تصدير أكثر من ٣٥٠ منتج زراعي إلى ما يزيد عن ١٥٠ دولة حول العالم، إلى جانب دعم وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي حيث تم إنشاء مركز الأقصر للتنسيقي من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر، التوسع في إنشاء المزارع الأفريقية النموذجية المشتركة، حيث تم إنشاء ٩ مزارع، فضلاً عن مركزين للتميز في مجال الثروة السمكية والمصايد ومجال سلامة وصحة الغذاء بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، علاوة على التحول الرقمي في المجال الزراعي حيث تم الانتهاء من إطلاق كارت الفلاح في جميع محافظات مصر، وتسجيل ٥,٧ مليون حائز على المنظومة.

وحول تنمية الثروة الحيوانية أكد التقرير أن الدولة خطت خطوات واسعة لتنمية الثروة الحيوانية، من خلال زيادة الإنتاج الحيواني حيث ارتفع عدد رؤوس الماشية من ٦٥٠٠ إلى ٧٥٥٠ رأس بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ بنسبة نمو تبلغ ١٦%، تحسين السلالات في أكثر من مليون رأس ماشية، إجراء مسح شامل ودقيق للثروة الحيوانية في مصر، وعمل قاعدة بيانات موثقة ورسم خريطة لتوزيع الثروة الحيوانية وتحديد أماكن تركيز السلالات المستوردة لتوفير احتياجاتها من التحصينات وتحديد أعداد وأماكن تركيز الأبقار المحلية للعمل على تحسينها وراثياً، إنشاء ٦٠٠ نقطة تلقيح اصطناعي بالوحدات البيطرية وتجهيزها بالأجهزة المطلوبة، خاصة لصغار المزارعين والمربين، إلى جانب إطلاق ١٢٠٠ قافلة بيطرية في حوالي ٧٥٠ قرية، استفادة ٤١ ألف مواطن من المشروع القومي للبتلو بتمويل يصل إلى ٧ مليارات جنيه لحوالي ٤٦٠ ألف رأس ماشية، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من منتجات الألبان حيث تم تطوير ٢١١ مركز تجميع ألبان من إجمالي ٨٢٦ مركز تجميع بنسبة حوالي ٢٦%.

وفيما يتعلق بتنمية الثروة الداجنة، أشار التقرير إلى إنتاج ١,٤ مليار طائر سنوياً و١٤ مليار بيضة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض للخارج، باستثمارات تصل إلى ١٠٠ مليار جنيه، تسجيل ٣٠ منشأة في مجال الإنتاج الداجني والأنشطة المرتبطة بها، لدى المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، باعتبارها منشآت خالية من أنفلونزا الطيور، بما يفتح الطريق أمام تلك المنشآت للتصدير للخارج، تخصيص ٩ مناطق في ٤ محافظات بإجمالي مساحة ١٩ ألف فدان للاستثمار الداجني، إلى جانب زيادة الطاقة الإنتاجية للقاحات البيطرية من ١٢٠ مليوناً إلى مليار جرعة سنوياً للسيطرة على الأمراض والأوبئة.

وتطرق التقرير إلى تنمية الثروة السمكية حيث تم تنفيذ مشروعات عملاقة في مجال الثروة السمكية في غليون والفيروز وقناة السويس، إلى جانب إطلاق المشروع القومي لتنمية البحيرات (المنزلة – البرلس – إكو – البردويل) وإزالة التعديات عليها والتوسع في المشروعات المرتبطة بالثروة السمكية والمفرخات وغيرها، علاوة على طرح ٢١ موقعاً للاستزراع السمكي في الأقفاص بالبحرين المتوسط والأحمر.

وفي مجال الجهود المبذولة لتوفير السلع الاستراتيجية، تم تنفيذ المشروع القومي للصوامع، الأمر الذي نتج عنه زيادة القدرة التخزينية من القمح من ٢,١ مليون طن إلى ٤,٣ مليون طن بنسبة نمو ١٠٥%، تطوير منظومة الخدمات التموينية وذلك في إطار خطة الدولة لتوفير السلع التموينية والأساسية بكميات وأسعار مناسبة، فضلاً عن توفير فرص العمل، تم افتتاح ٧١٠٠ منفذ تابع لمشروع "جمعيتي"، وتوفير ٢٤٦ من المنافذ السلعية المتحركة، وبلغ إجمالي المنافذ الثابتة والمتحركة ٤٠ ألف منفذ، فضلاً عن تطوير ٣٧٥ مكتب تموين وتحويلها لمراكز خدمة مواطنين، وإنشاء ٨١٨ مجمع استهلاكي و٥١٥ مخزن بإجمالي ١٣٩٦ موقع، وكذا توفير أكثر من ٢٥ سلعة أساسية على البطاقات التموينية، بالإضافة إلى مواصلة تقديم الخبز البلدي المدعم بما يقارب ٢٥٠ إلى ٢٧٠ مليون رغيف/يوم، إلى جانب المناطق اللوجستية والتجارية حيث تم البدء في إنشاء ٢٢ منطقة تجارية

ولوجستية في ١١ محافظة، تعمل على توفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، علاوة على تطوير المطاحن حيث تم تطوير وتحديث ٦ مطاحن، نتج عنها زيادة الطاقة الإنتاجية من ٨٥٠ إلى ١٩٧٠ طن قمح/يوم، وزيادة السعات التخزينية إلى ١٤٠ ألف طن، كما تم تطوير ورفع كفاءة ٢١ صومعة تابعة لشركات المطاحن بسعة تخزينية بلغت ٥٣٠ ألف طن، فضلا عن حماية المستهلك حيث تم إنشاء ١٩ فرعاً لحماية المستهلك لتغطي محافظات (الإسكندرية، كفر الشيخ، قنا، المنيا، السويس، بني سويف، أسوان، بورسعيد، الفيوم، جنوب سيناء، المنوفية، القليوبية، سوهاج، الأقصر، أسيوط، الشرقية، البحيرة، الدقهلية، الوادي الجديد)، ليصل معدل التغطية على مستوى المحافظات إلى ٧٤%، وأشار التقرير إلى دور مبادرة "حياة كريمة" في تحسين الخدمات الزراعية بالريف المصري حيث يتم حالياً إنشاء ٣٣٠ مراكز الخدمات الزراعية (تشتمل على مراكز تجميع ألبان، وجمعيات زراعية، ووحدات بيطرية، ومراكز إرشاد زراعي)، ضمن المرحلة الأولى من المبادرة "٥٢ مركز"، وخلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١ (فقط) تم صرف حوالي ٧٠٢ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات قطاع الزراعة ضمن مبادرة "حياة كريمة".

● رئاسة مجلس الوزراء، ٩,٤ مليار دولار قيمة الصادرات السلعية غير البترولية بالربع الأول ٢٠٢٢.

- أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريراً يوضح فيه ارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير البترولية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ لتبلغ ٩,٤ مليار دولار مقابل نحو ٨,٦ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١، بنسبة ارتفاع بلغت ٩,٣%، مشيراً إلى ارتفاع بنحو ٢٢,١% مقارنة بالربع المناظر من عام ٢٠٢١.
- وأوضح التقرير أن قيمة العجز التجاري غير البترولي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بلغ ١٢,١ مليار دولار ليرتفع بنحو ٢٣,٢% مقارنة بالربع السابق له؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات غير البترولية بنسبة أكبر من الارتفاع في قيمة الصادرات غير البترولية.
- وأظهر التقرير أن قيمة الواردات السلعية غير البترولية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بلغت ٢١,٥ مليار دولار مقابل نحو ١٨,٥ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع بلغت ١٦,٢%، وبالمقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢١، فقد ارتفعت القيمة بنسبة بلغت ١٢,٠%، حيث جاءت الصين في مقدمة الدول التي حققت مصر معها عجزاً في الميزان التجاري بمقدار ٣,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، تلتها كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل بمقدار ١,٠ مليار دولار، و٨٨٣,٤ مليون دولار لكل منهما على التوالي.
- وأشار التقرير إلى أن سلعة اللدائن ومصنوعاتها جاءت في مقدمة الصادرات المصرية من السلع غير البترولية من حيث القيمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، حيث سجلت ٧٧٠,٤ مليون دولار مقابل نحو ٦٥١,٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢١، تليها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، حيث سجلت نحو ٧٣٧,٣ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٥٠٦,٦ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢١، وشهدت جميع السلع تحسناً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقابل الفترة نفسها من عام ٢٠٢١، عدا سلع الفواكه والثمار القشرية الصالحة للأكل، والوقود المعدني والزيوت المعدنية، وجاءت المنتجات الكيماوية غير العضوية على قائمة السلع المصدرة التي ارتفعت قيمة صادراتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقابل الربع الأول ٢٠٢١، حيث سجلت نحو ٢٨٨,٣ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مقابل نحو ١٢٩,٣ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، وبنسبة ارتفاع ١٢٣%.

● الهيئة العامة لقناة السويس، "قناة السويس" تحقق أعلى إيراد سنوي في تاريخها بقيمة ٧ مليارات دولار خلال ٢٠٢١-٢٠٢٢.

- أشار الفريق / أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، إلى إن إحصائيات الملاحة بالقناة خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ سجلت أرقاماً قياسية جديدة وغير مسبوقه على مدار تاريخها، محققة أعلى حمولة صافية سنوية لعام مالي قدرها ١,٣٢ مليار طن، وأعلى إيراد سنوي مالي بلغ ٧ مليارات دولار، متجاوزة بذلك كافة الأرقام التي تم تسجيلها من قبل.
- وأوضح أن التقارير الملاحية خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ رصدت زيادة كبيرة في أعداد السفن العابرة للقناة حيث عبرت القناة خلال تلك الفترة ٢٢٠٣٢ سفينة مقابل عبور ١٩٠٤٧ سفينة خلال العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١، بفارق ٢٩٨٥ سفينة، بنسبة زيادة قدرها ١٥,٧%.
- وأضاف أن إجمالي الحمولات الصافية العابرة للقناة بلغت ١,٣٢ مليار طن خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، مقابل ١,١٩ مليار طن خلال العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بفارق قدره ١٣٠ مليون طن، وبنسبة زيادة قدرها ١٠,٩%.
- وأشار إلى أن تنامي أعداد وحمولات السفن العابرة للقناة خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ ساهم في تحقيق طفرة كبيرة في حصيلة إيرادات القناة مقومة بالدولار محققة أعلى عائد سنوي مالي في تاريخ القناة قدره ٧ مليار

⁶ <https://www.alborsaanews.com/2022/07/04/1555422>

⁷ <https://www.alborsaanews.com/2022/07/04/1555276>

دولار، مقابل ٥,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بزيادة قدرها ١,٢ مليار دولار، بنسبة زيادة بلغت ٢٠,٧%، وأكد أن النتائج القياسية غير المسبوقة التي سجلتها حركة التجارة العابرة لقناة السويس خلال العام المالي تعد نتوجيا لنجاح السياسات التسويقية التي انتهجتها الهيئة في جذب خطوط ملاحية جديدة للعبور من قناة السويس، وانعكاسا لبعض المتغيرات العالمية التي أدت إلى زيادة الوفرة الذي تحققه قناة السويس مقارنة بالطرق البديلة في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية من جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

- وشدد الفريق / أسامة ربيع، على أن الأزمات العالمية المتتالية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ريادة قناة السويس وأهميتها لضمان استقرار واستدامة سلاسل الإمداد العالمية كأسرع وأقصر وأكثر الطرق الملاحية أماناً.
- أوضح أن هذا النجاح جاء نتاجاً للتخطيط الاستراتيجي والعمل الدؤوب والتطوير المستمر للمجرى الملاحي بداية من مشروع القناة الجديدة مروراً بمشروع تطوير القطاع الجنوبي الجاري تنفيذه لتصبح السنوات القليلة الماضية سنوات فارقة في تاريخ القناة شاهدة على العديد من التحديات والإنجازات التي حظت بدعم ومتابعة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية وتوجيهاته المستمرة بتطوير المجرى الملاحي وضرورة الارتقاء بالخدمات الملاحية المقدمة للسفن العابرة وخلق قيمة مضافة لمشروعات القناة.
- وكشف الفريق / أسامة ربيع، عن زيادة معدلات عبور الأنواع المختلفة من سفن الأسطول العالمي عبر قناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، لافتاً في هذا الصدد، إلى تصدر سفن الحاويات العابرة للقناة خلال تلك الفترة كأكثر فئات السفن العابرة للقناة أهمية وفقاً لإجمالي الحمولات العابرة ونسبتها من الإيراد المحقق حيث عبرت ٥٥٢٠ سفينة حاويات بإجمالي حمولات صافية قدرها ٦٣٨ ألف طن، محققة إيرادات قدرها ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وهو ما يفسره قيام العديد من الخطوط الملاحية بإضافة خدمات ملاحية جديدة عبر القناة.
- وأشار إلى أن سفن الصب الجاف جاءت في المرتبة الثانية كأكثر فئات السفن العابرة للقناة أهمية حيث عبرت ٦٣٢٧ سفينة صب خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ بإجمالي حمولات صافية قدرها ٢٥٤ ألف طن، محققة إيرادات بلغت ١,٣ مليار دولار، وتأتي هذه الزيادة في ظل تنامي تجارة الفحم العابرة للقناة لاسيما المتجهة إلى أوروبا لتعويض النقص في الإمدادات الروسية لهذه الدول.
- وأضاف أن ناقلات البترول احتلت المركز الثالث من حيث أهميتها النسبية حيث عبرت ٥٤٥١ ناقلة بترول بإجمالي حمولات صافية ٢٣٦ ألف طن، محققة إيرادات قدرها ١,٢ مليار دولار في تلك الفترة متأثراً بتحسين الطلب على البترول الخام مع إعادة تعافي الاقتصادات الكبرى، وتلاها من حيث الأهمية النسبية ناقلات الغاز الطبيعي المسال حيث عبرت ٨٨٦ ناقلة غاز طبيعي مسال بإجمالي حمولات صافية قدرها ٩٧ ألف طن، محققة إيرادات بلغت ٤٣٥ مليون دولار، كما شهدت قناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ عبور ١٩٥٩ سفينة بضائع عامة و٩٦٦ حاملة سيارات و٦٠ سفينة ركاب.

● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٥٣% انخفاض عجز الميزان التجاري في أبريل^٨.

- أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية خلال شهر أبريل، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ١,٧٠ مليار دولار مقابل ٣,٦٢ مليار دولار لأبريل من العام السابق، بنسبة انخفاض قدرها ٥٣,٠%. وأكد التقرير ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٥٤,٢%، حيث بلغت ٤,٩٤ مليار دولار، مقابل ٣,٢٠ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (منتجات البترول بنسبة ٢٠,٣%، وبترول خام بنسبة ١٤,٨%، وملابس جاهزة بنسبة ٣٤,٧%، وأسمدة بنسبة ١٠,٣%).
- وانخفضت قيمة صادرات بعض السلع، مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (فواكه طازجة بنسبة ١٥,٤%، وعجائن ومحضرات غذائية بنسبة ٢٠,٥%، وسجاد وكليم بنسبة ١٢,٠%، وصابون ومحضرات تنظيف بنسبة ١,٢%). كما انخفضت قيمة الواردات بنسبة ٢,٧% حيث بلغت ٦,٦٤ مليار دولار خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ مقابل ٦,٨٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها منتجات البترول بنسبة ٤٤,٦%، وقمح بنسبة ٣٠,٠%، وأدوية ومحضرات صيدلة بنسبة ٢٠,٣%، ومواد كيميائية عضوية وغير عضوية بنسبة ٤,٦%.
- وارتفعت قيمة واردات بعض السلع مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (البترول الخام بنسبة ٤٩٩,١%، ومواد أولية من حديد أو صلب بنسبة ٥٥,٢%، وقول صويا بنسبة ١٩,٦%، ولدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٢,٨%).

^٨https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/20227611551_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84%2022.pdf&Type=News

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيله نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاهه تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٩:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملأ بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- الدكتور / محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية، ٥٠ مليار جنيه حجم التمويل الاستهلاكي المتوقع في ٢٠٢٦.
- أشار الدكتور/ محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى أن حجم التمويل الاستهلاكي من المتوقع أن يتجاوز الـ ٥٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٦.
- وأشار أيضاً إلى أهمية تعديلات قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، موضحاً أنه تم وضع استراتيجية الهيئة ٢٠٢٢/ ٢٠٢٦، وأن نشاط التمويل الاستهلاكي هو الأحدث في الأنشطة المالية المصرفية التي تخضع لرقابة الهيئة، وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال عام ٢٠٢١ حوالي ١٧ مليار جنيه.
- وأضاف أن الهيئة العامة للرقابة المالية تستهدف زيادة قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح من الشركات من حوالي ١٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٦، وأن الهيئة تعزز التوسع في وسائل الرقابة المميكنة على نشاط التمويل الاستهلاكي، حيث يشار إلي أن مشروع القانون يهدف إلى حوكمة نشاط التمويل الاستهلاكي باعتباره من الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، كما يهدف مشروع تعديلات قانون التمويل الاستهلاكي إلى تذليل المعوقات التي قد تعترض جهات التمويل المنظمة في هذا القانون عند مزاولتها لأنشطتها وتنظيم الأمور التي كشف عنها الواقع العملي بما يحمي جميع الأطراف المتعاملة في هذا النشاط.

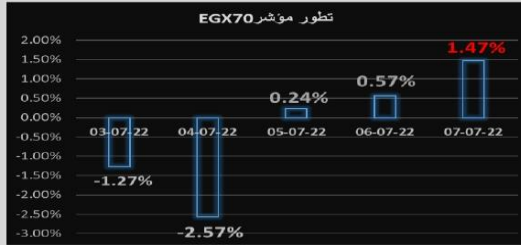
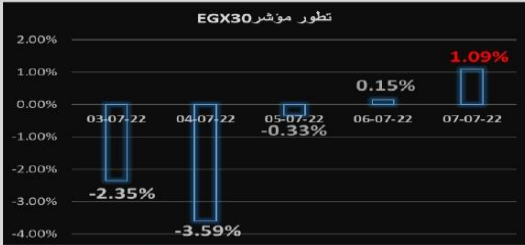
⁹[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹⁰<https://almalnews.com/%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-50-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%87/>

■ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

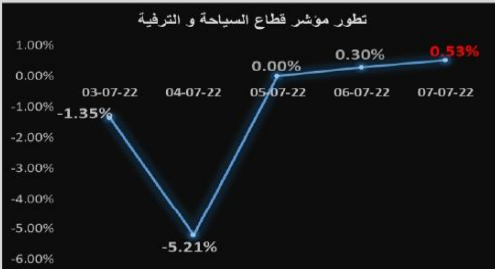


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

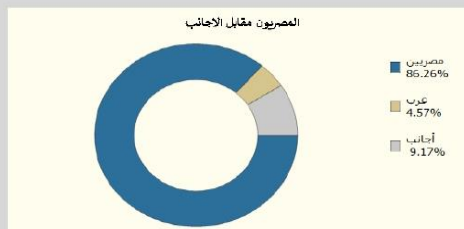
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1.09% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٧ يوليو ٢٠٢٢، مقارنةً بانخفاض بنسبة -2.35% في بداية الاسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 1.47% مقارنةً بانخفاض بنسبة -1.27% في بداية الاسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 1.31% مقارنةً بانخفاض بنسبة -2.93% في بداية الاسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 0.53%، مقارنةً بانخفاض بنسبة -1.35% في بداية الاسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

انفوجراف (١) يوضح تقرير وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، والذي يشير إلى أن الجامعات التكنولوجية طفرة جديدة في مجال التعليم في مصر:



انفوجراف (٢) يوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والذي يشير إلى إن مصر تخطط لرفع الاكتفاء الذاتي من السلع بحلول ٢٠٢٥:

